

## مصطفى الحسيني\* غروب "حل الدولتين"

تشرح هذه المقالة فكرة "حل الدولتين"، وكيف أن هذه الفكرة التي أصبحت منذ سنة 1974 الهدف المركزي للحركة الوطنية الفلسطينية، باتت مستحيلة جراء التطورات التي خضعت لها القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو سنة 1993. ويعرض الكاتب اقتراحاً يقضي بالعودة إلى فكرة "الدولة الديمقراطية" في فلسطين التي اقترحتها حركة "فتح" منذ سنة 1968، ويستنتج أن "حل الدولتين" هو توافقٌ ضمني بين القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية لحجب حل "الدولة الواحدة".

### قنافظ وثعالب

ما يجري بشأن فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر، هو جدل صراعي بين الوعي الوطني الفلسطيني الذي نشأ في حضن الوعي القومي العربي الذي أنتجه بدء تحلل الدولة العثمانية في ذلك الوقت، وبين الوعي القومي اليهودي الصهيوني الذي دخل تاريخ الفكر في أوروبا، كردة فعل لإقحام تيار غامر في الفكر السياسي الأوروبي المسيحية ضمن مكونات القومية، الأمر الذي اعتبره مفكرون يهود استثناءً واستبعاداً لهم إلى هامش الحياة الأوروبية؛ وكان هذا منشأ الصهيونية القومية الحديثة تمييزاً من الصهيونية الدينية الضاربة في عمق التاريخ اليهودي. في هذا الجدل الذي ما زال جارياً، وسيبقى كذلك إلى مستقبل منظور، كان اليهود الصهاينة "قنافظ" وكان الفلسطينيون "ثعالب".

التمييز، دون توزيع الصفات والأدوار، هو من إبداع المفكر اليهودي الصهيوني البريطاني الراحل إشعيا برلين، الذي قدمه تحليلاً لا يخلو من عنصرية ولا من أغراض الحرب الباردة، لمقارنة الثقافة السلافية التي رآها رعية قنفذية، بالثقافة الأوروبية العملية الثعلبية. وكان ينصح الثعالب بأن يأخذوا شيئاً عن القنافظ.

القنفاذ حيوان بري صغير الحجم قوي الشكيمة، يحميه من غوائل الطبيعة ومن سواه من الوحش غلاف من الأشواك يجعل من الصعب تمييزه عن حشاش الغابة حيث يعيش؛ فكلما استشعر خطراً نشر أشواكه وسكن عن الحركة، فإن ابتعد الخطر استأنف عمله الذي لا شغل له غيره؛ أن يشق لنفسه في باطن الأرض بيتاً نفقاً متعدد المخارج، يطمئن فيه.

أما الثعلب، فدائب الحركة، واسع الحيلة، ماكر داهية لكنه قصير النظر؛ يطارد ما يغريه بدلاً من السعي إلى مبتغاه، فكلما رأى صيداً مغرياً أو سهلاً طارده أو تماوت ليستدرجه، فإن لمح صيداً أوفر لحماً أو أسهل منالاً أفلتت طريدته ولاحق الأخرى، لذلك عرف عنه أنه يأكل ما يبسر له جوعه، بدل ما يشتهي.

منذ نشوء هذا الطور الأخير من الحركة الوطنية الفلسطينية، سلكت قيادتها مسلك الثعالب. هل عرف التاريخ حركة ذات مطالب كبرى تُغيّر هدفها الاستراتيجي كلما تغيرت الأوضاع السياسية الجارية؟ ربما كان هذا ما أورد فلسطين ما هي فيه الآن.

\* \* \*

هل آن أوان تبادل الأدوار؟

بدأت تبدو على إسرائيل مخايل الثعلبية؛ بينما ما زال الفلسطينيون في جلودهم القديمة: ثعالب. فهل سيصبح الجدل صراع الثعالب مع الثعالب، أم سيرتدي الفلسطينيون إهاب الشوك ويشرعون في حفر بيت النفق؟

### الفلسطينيون من "الحركة دون تحرك" إلى "الياباب"

بدأ في واشنطن الحديث عن ما أسماه مدير البحوث في "مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي"، ناثان براون، "غروب حل الدولتين". لا يبدو هذا النذير خلواً من الأساس. بل إن شواهد لم تعد بحاجة إلى ذكر ولو للتذكير؛ إذ اكتملت 15 عاماً على توقيع اتفاق أوسلو الذي اعتبر في حينه بشارة سلام قابل للاستقرار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فجلب إلى من وقّعه - ياسر عرفات ويتسحاق رابين وشمعون بيرس - جائزة نوبل للسلام. الآن تبدو الجائزة نكتة كئيبة وسخيفة، لأنه، ودون حاجة إلى استعادة ما جرى للفلسطينيين على مدى تلك السنوات، الخلاصة واضحة وحاسمة ولا يناعز فيها أحد: وضع الفلسطينيون الآن أسوأ بكثير من ما كان قبل الاتفاق: الأراضي التي

يستطيعون التنقل فيها دون عوائق أو حواجز تقلصت كثيراً؛ المستوطنات اليهودية التي تُبنى على أرضهم تتكاثر؛ غرسهم من الأشجار يُقتلع بوتيرة متزايدة؛ مصادرة الأراضي بحجج الأمن ماضية لحساب "الجدار العازل"؛ المؤسسات التي كانوا يمارسون حياتهم الوطنية من خلالها انكشمت وما بقي منها ضاقت حرته؛ حصة الفرد الفلسطيني من كل شيء وأي شيء تضاءلت وتضاءل؛ من مساحة الأرض، ومن الماء، وليست مبالغة أن يقال ومن الهواء. ولا حاجة إلى الاستطراد في سرد معالم النقص والتراجع، لكن لمجملها دلالة خطيرة تلقي بظلال كثيفة على مستقبل الفلسطينيين: أنهم كانوا تحت سلطة الاحتلال المباشرة، أفضل حالاً منهم تحت سلطة "شبه الدولة" (أو شبه الدولتين في رام الله وغزة)، حتى ليقول المرء متوجساً: فما بالك إن قامت الدولة؟

على الفور، يستدعي هذا الحديث عن "غروب حل الدولتين" سؤالاً بسيطاً وعسيراً في الوقت نفسه: ما هو البديل إذن؟ في حدود الواقع القائم، لا يبدو أن ثمة بديلاً سوى بقاء الوضع القائم في انتظار معجزة "عدالة التاريخ". ما يطرح على الفور سؤالين: هل هذا الوضع القائم قابل للاستمرار؟ وكيف يمكن أن تأتي معجزة عدالة التاريخ؟

\* \* \*

الوضع القائم متعدد المكونات:

(1) الضفة الغربية وقطاع غزة اللذان دفع بهما صراع "فتح" و"حماس" على السلطة باتجاه قد يؤدي إلى تحولهما إلى كيانات منفصلين، وربما مشروعين لدولتين يفرقهما التنافر السياسي أكثر من أن توفّق بينهما العوامل الجامعة العديدة والمعروفة.

(2) اللاجئون الفلسطينيون الذين تتوزع كتلتهم الرئيسية منذ 60 عاماً في مخيمات لاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي بلاد عربية ثلاث - الأردن وسورية ولبنان - مجاورة للأرض التي ما زالوا يعتبرونها وطنهم. وهؤلاء تتراوح أوضاعهم بين ما يمكن وصفه بـ "أفضل الأوضاع" في البلدين الأولين؛ لكن "أفضل الأوضاع" هذه تدفع بهم حثيثاً نحو الاندماج في مجتمعي البلدين بوتيرتين متباينتين: في الأردن، يحمل معظمهم الجنسية الأردنية ويمارس ما يمارسه المواطن الأردني من حقوق سياسية. وفي سورية، يتمتعون بما يتاح للمواطن السوري من حقوق مدنية دون السياسية. من شأن "الوضع الأفضل" هذا أن يضعف مسألة "حق اللاجئ الفلسطيني في العودة إلى بيوتهم" حسب ما نص عليه قرار الأمم المتحدة في شأنهم. أما "الوضع الأسوأ" فهو القائم في لبنان، حيث أدت حسابات التوازن الطوائفي وما تنتجه من حساسيات، إلى أن يعيش اللاجئون الفلسطينيون تحت قيود تحرمهم من معظم الحقوق المدنية غير السياسية، ويكاد بعضها يحرمهم حق كسب العيش والحق في مسكن لائق.

(3) إسرائيل القوية التي يكاد المجتمع الدولي يعترف بها دولة كبرى سادسة. والمستوية، في الوقت ذاته، ليس فقط بالقطب الدولي الوحيد - الولايات المتحدة الأميركية، بل بكون تلك الأخيرة تعتبر الموقف من إسرائيل أو طبيعة العلاقة معها معياراً لأهلية الدول. لذا تستقوي إسرائيل أيضاً بحاجة القوى الدولية النافذة - دولاً ومؤسسات - إلى رضا القطب الدولي الوحيد الذي أثبت في السنوات الأخيرة قدرته على أن يفرض بالقوة ما لا يحصل على موافقة المجتمع الدولي عليه؛ كما في الحالة العراقية؛ أو ضمان مساندة بعض مؤثر من قوى العالم النافذة - مثل الاتحاد الأوروبي وفرادى مكوناته - لتحويل دعوى باطلة إلى قضية عادلة؛ كما في الأزمة الناشبة مع إيران، التي لم يثبت حتى الآن إلا أنها تمارس حقاً مقررراً لها ولغيرها في تخصيص اليورانيوم للأغراض السلمية - ما تشهد به الهيئة الدولية المناط بها مراقبة النشاط النووي في العالم، بل يعترف به آخر "تقدير سنوي" للمخابرات الأميركية ذاتها، نشر في أواخر العام الماضي.\*

من بين هذه المكونات للوضع القائم، إسرائيل ليست قابلة للاستمرار فحسب، بل إنها قادرة على إبقاء المكونات الآخرين واستثمارهما لصالحها؛ رغم أن ظاهر الأمر أن وضع كل من الضفة الغربية وغزة بلغ من السوء حد عدم القابلية للاستمرار، بينما يتوقف وضع اللاجئيين على حالهما.

المفارقة أن هذه قد تكون وجهة نظر متفائلة؛ فلو نظرنا إلى الأمر من منظور ما بتنا نصفه بأنه التدهور العربي المطرد منذ هزيمة 1967، توصلنا إلى أن التدهور عندما يبدأ فليس له قاع، ما لم يوقفه ويحول اتجاهه فعل كبير قادر، لم يحدث حتى الآن على المستوى العربي. لكن بغض النظر عن هذه المقولة النظرية والافتراضية، ففي ثنايا الواقع القائم أن إسرائيل القادرة يمكنها أن تطيل بقاءه، طالما كان هذا في مصلحتها. ولها في هذا الشأن استراتيجيتان: صغرى أو جارية - إن جازت العبارة -، وكبرى أو نهائية.

في الاستراتيجية الصغرى، لا تدعم إسرائيل الوسائل الصغيرة والكبيرة لخضضة الأوضاع على الأرض وجعلها تتردد بين التحسن والتدهور، في تطبيق بارع لأسلوب "الحركة دون تحرك"، من قبيل ما نراه الآن من تقديم "تنازل"

صغير لحكومة محمود عباس "المعتدل" أو لسلطة ياسر عرفات "المعتدل" أيضاً، وإن يكن على خلفية سمعة من التشدد الخطابي، لتقوية الواحد منهما في مواجهة "تطرف (حماس)" والحيلولة دون استيلائها على السلطة في رام الله إضافة إلى غزة. أو في مواجهة "المتشددين" اليساريين الغابرين، في زمن عرفات. أو من قبيل التفاوض غير المباشر مع "حماس" على "تهديئة" في القطاع إما "لأسباب إنسانية"، نفاقاً لمجتمع الدول الكبيرة أو تحريراً به أو - وهو الأرجح - لتغطية تواطؤ تلك الدول معها. أو تمهيداً للتفاوض على إطلاق جندي إسرائيلي أسير بيد "حماس". ومن قبيل اختلاق موضوعات فرعية جديدة ومتجددة للتفاوض، مثل حجز أموال الضرائب التي تقوم بتحصيلها لحساب السلطة الفلسطينية. ومثل توسيع مستوطنات قائمة بحجة "النمو الطبيعي". أو إغماض عينها عن إنشاء "نقط استيطانية غير قانونية"، تصبح إزالة بعضها ضمن ما تقدمه من "تنازلات" عند التفاوض. أي، إجمالاً اختلاق وقائع تزيد الوضع المتدهور سوءاً، حتى تصبح إزالتها ولو جزئياً تنازلاً إسرائيلياً يجب أن تحصل على مقابل له.

أما الاستراتيجية الكبرى، فيسميها هذا الاجتهاد "استراتيجية اليباب"، التي لا يقتصر مجال تطبيقها على فلسطين، بل تشمل المجال الأمني لإسرائيل بأكمله، ومن ضمنه الأراضي الفلسطينية، بطبيعة الحال. لا يتسع المجال هنا لتناول هذه الاستراتيجية، لكن يلزم تلخيصها؛ موجز "اليباب" هو تحويل المنطقة المحيطة بإسرائيل التي تقول إنها ممكن الخطر على وجودها، إلى أرض عقيم، ليست فقط عاجزة عن التطور والنمو، وإنما عاجزة عن التجديد الذاتي لخلاياها وغير قادرة على المبادرة الفعالة في أي مجال، ما يجعل اطراد تدهورها كرة على منحدر، قاعه اليباب.

المنطقة التي تستهدفها "استراتيجية اليباب" هي ذاتها التي كانت إسرائيل تسميها في زمن سابق "السور العريض" الممسك بخناقها، يعزلها عن جنوب العالم وشرقه بفعل المقاطعة العربية والإسلامية. في زمن لاحق، أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان في سنة 1982، رسمها مناحم بيغن وأريئيل شارون وموشيه أرينز "مجالاً أمنياً لإسرائيل"؛ تبدأ غرباً من الساحل الشرقي الإفريقي للمحيط الأطلسي، حتى حدود باكستان مع الهند، في الشرق؛ ومن شبه جزيرة الأناضول في الشمال إلى بحر العرب في الجنوب.

ولا يبدو أن المجتمع الدولي الراهن يرى أي غرابة، بل يقبل، أن بلداً بحجم إسرائيل الضئيل، بقاعدتها البشرية البالغة الضيق رغم سعة انتشارها، وهي قاعدة بالغة الضيق حتى لو كان العالم يقبل دعاها بتمثيل جهود العالم جميعاً، 12 إلى 13 مليون، يكون له مجال أمني أكبر من ما كان لأي من إمبراطوريات التاريخ الكبرى؛ الرومانية والمقدونية والإسلامية والبريطانية والفرنسية والروسية. ولا تتجاوزها سوى الإمبراطورية الأميركية التي بدأ بناؤها في نهاية القرن التاسع عشر متلفعة بادعاء نشر الديمقراطية (بالضبط كما تفعل الآن) والتي تأخذ في حضانها - جغرافياً وسياسياً - الادعاء الأمني الإمبراطوري لإسرائيل.

\* \* \*

هل إن البديل، بعد "غروب حل الدولتين"، هو "اليباب" حتماً، أم أن "عدالة التاريخ" يمكن أن تتحقق بدولة واحدة على كامل أرض فلسطين. هل ما زالت ممكنة؟

## التوصية الأنكلو - أميركية\*

### التي ذهبت أدراج الرياح

لامست "عدالة التاريخ" فلسطين في تاريخها الحديث في النصف الثاني من القرن العشرين مرتين، وبالصيغة ذاتها، وإن تباينت الكلمات: لأن كلاً من الدعوى العربية والدعوى اليهودية بالحق الحصري في فلسطين لن تثمر إلا نزاعاً بلا نهاية وجوراً بلا غور؛ فليس من منجاة من هذا البؤس إلا أن يصل الطرفان إلى كلمة سواء وفعل سواء يجمعهما تحت سقف دولة واحدة على قدم المساواة. وهي عدالة التاريخ لأن حوادث القرن العشرين بالذات جعلت مصير أحدهما رهينة مصير الآخر.

ففي المرة الأولى تضافرت الغفلة العربية مع القوة الصهيونية لقهرة عدالة التاريخ. وفي المرة الثانية، كان سراب "حل الدولتين" أكثر إغراءً لقيادة الفلسطينيين من عدالة التاريخ. وفي المرتين كانت قدرة الحركة الصهيونية، مستندة إلى أطماع إمبراطورية لدول كبرى متعددة ومتعاقبة، أقوى وأقدر على الفعل من سلبيات الغفلة العربية ومن ما رأته قيادات فلسطينية قصيرة النظر وقليلة الصبر، من إغراءات.

\* \* \*

بعد كل ما شهدته الدعوى العربية بشأن فلسطين منذ 1948، وخصوصاً منذ 1967، أصبحت قصارى "عدالة التاريخ" هي ما عرف ذات حين بحل "الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية" التي يعيش فيها سكان فلسطين، عرباً ويهوداً معاً على قدم المساواة على ما ورد في خطاب ألقاه الدكتور نيبيل شعت باسم "حركة التحرير الوطني

الفلسطيني/(فتح)" أمام مؤتمر انعقد في العاصمة المصرية - القاهرة، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1968، لـ "نصرة الشعوب العربية" في أعقاب الهزيمة العربية أمام إسرائيل، شاركت في تنظيمه كل من "حركة عدم الانحياز" و"حركة السلم العالمية".

لم يكن ذلك هو الدخول البكر لهذا المبدأ إلى تاريخ فلسطين، فقد سبق أن طُرِح قبل إنشاء الدولة اليهودية وقبل قرار الأمم المتحدة في 1947 بتقسيم فلسطين.

الجدير بالذكر، أن طرحه في تلك المرة الأولى لم يصدر عن أي من الطرفين اللذين كانا يتنازعا مصير فلسطين - أي جامعة الدول العربية والدول السبع الأعضاء فيها و"الهيئة العربية العليا" التي كانت تتحدث باسم "عرب فلسطين"، من ناحية؛ و"المنظمة الصهيونية العالمية" و"المؤتمر اليهودي العالمي" ومؤسساتهما من الناحية الأخرى. وإنما أتى من جعبة كل من بريطانيا - صاحبة الانتداب الدولي على فلسطين، والولايات المتحدة الأميركية - القيادة التي كرستها نتائج الحرب العالمية الثانية، الصوت الأوزن في شؤون العالم، وإن لم يكن - بعد - الصوت الوحيد. رغم ذلك، لم يحصل ذلك الحل على ما كان جديراً به من اهتمام، ربما لأن الدول العربية لم تتعلق به، بل أخذته بمظنة الانحياز لليهود. وبالتالي تجاهله الطرف الآخر الذي أدرك أنه - في الجوهر - ينفي أهدافه.

في مطلع العام 1946، كانت سلطة الانتداب البريطاني في فلسطين تتعرض لضغط شديد من المنظمات الصهيونية المسلحة التي كانت تعمل على جبهات ثلاث: الأعمال الإرهابية ضد القوات البريطانية والتي لم تكن تستثني الأهداف المدنية؛ حماية الهجرة اليهودية غير الشرعية (حتى بالتعريف البريطاني)، الذي كان يسمح بهجرة "قانونية" في إطار حصص حددتها سلسلة "الكتب البيضاء" البريطانية بشأن فلسطين؛ ثم، أولاً وأساساً ما كانت المنظمات الصهيونية تسميه الدفاع عن "الييشوف"، أي الوجود اليهودي، ما يعني الحرب ضد الفلسطينيين.

وكانت بريطانيا تبحث عن مخرج من ما كانت تراه مأزقاً في فلسطين، خصوصاً أنها خارجة للتو من الحرب العالمية الثانية، منتصرة لكن منهكة. فأخذت تداعب في تكتم فكرة إعادة الانتداب إلى الأمم المتحدة - الخلف القانوني لعصبة الأمم التي أوكلتها إياها. ولم يكن بوسعها اتخاذ خطوة من هذا القبيل دون أن تشرك في اتخاذ القرار الولايات المتحدة الأميركية التي تحملت معها العبء الأكبر في تلك الحرب بعد أن اجتاحت ألمانيا معظم أوروبا.

وفي هذا السياق، شكلت الحكومتان لجنة تحقيق مشتركة كلفتها تفحص أمور أربعة:

- "الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين من منظور تأثيرها على الهجرة اليهودية إلى فلسطين والاستيطان هناك وصالح الناس الذين يعيشون هناك".
- "وضع اليهود في تلك البلدان في أوروبا حيث كانوا ضحايا للاضطهاد النازي والفاشي، والإجراءات العملية المتخذة أو يجري التفكير في اتخاذها هناك في تلك البلدان لتمكينهم من العيش خلواً من التمييز والقمع. ووضع تقديرات لمن يريدون الهجرة إلى فلسطين أو إلى بلدان أخرى خارج أوروبا أو ستضطربهم ظروفهم إلى ذلك".
- "الاستماع إلى شهود أكفاء والتشاور مع عرب ويهود ذوي صفة تمثيلية حول مشاكل فلسطين من حيث تأثيرها بالظروف موضوع الفحص حسب الفقرتين 1 و2 أعلاه وبحقائق وظروف أخرى ذات صلة، وأن تقدم توصيات لحكومة صاحب الجلالة وحكومة الولايات المتحدة لتناول الوضع الانتقالي لتلك المشاكل كما بشأن حلها الدائم".
- "تقديم توصيات أخرى [إلى الحكومتين] بشأن ما قد يكون ضرورياً لتوفير الاحتياجات المباشرة الناجمة عن الظروف الخاضعة للفحص بموجب الفقرة 2 أعلاه [الخاصة بوضع اليهود في أوروبا]، سواء بالعمل العلاجي في البلدان الأوروبية المشار إليها أو بتوفير التسهيلات للهجرة والتوطن في بلدان خارج أوروبا".

\* \* \*

توزعت توصيات اللجنة العشر ما بين التعامل مع الوضع الراهن المتصل بفلسطين من خارجها، أي موضوع الضحايا اليهود للنازية والفاشية، وقد تناولته في التوصيتين الأولى والثانية. في ديباجة الأولى تسمى مشكلة ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي "المشكلة الأوروبية". ثم تلاحظ أن "... فلسطين وحدها لا تستطيع الوفاء باحتياجات اليهود ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي: إن العالم كله يتشارك في المسؤولية عنهم، وفي الحقيقة، عن إعادة توطين جميع (الأشخاص المشردين)". ثم، "على ذلك نوصي بأنه يجب أن تسعى حكومتنا معاً، على

الفور، وبالمشاركة مع بلدان أخرى، لإيجاد مواطن أخرى لجميع أولئك (الأشخاص المشردين) الذين تحطمت روابطهم مع مجتمعاتهم السابقة على نحو يستعصي على الإصلاح، بغض النظر عن الملة أو الجنسية...<sup>1</sup> وفي التعليق على التوصية تقول اللجنة: "أدى بنا تحقيقنا إلى أن نقنع بأن عدداً كبيراً من اليهود سيواصل العيش في معظم البلاد الأوروبية. في رأينا أن الهجرة الجماعية لليهود أوروبا جميعاً لن تكون في صالح اليهود ولا في صالح أوروبا. يجب أن يبذل كل جهد لتمكين اليهود من إعادة بناء مجتمعاتهم المحطمة، مع السماح لليهود الذين يريدون الهجرة بأن يهاجروا".

تعالج التوصية الثانية "هجرة اللاجئيين إلى فلسطين"، والمقصود هو اللاجئون اليهود في أوروبا. و"نوصي بأن (أ) تصدر فوراً 100.000 شهادة للقبول في فلسطين لليهود كانوا ضحايا للاضطهاد النازي والفاشي لليهود. (ب) أن تُمنح هذه الشهادات بأقصى ما يمكن في 1946 وأن تُدفع الهجرة الفعلية إلى الأمام بأقصى سرعة ممكنة بقدر ما تسمح الظروف".

اختصت التوصية الثالثة بالحل النهائي للمسألة الفلسطينية تحت عنوان "مبادئ الحكومة: لا دولة عربية ولا يهودية". وتستحق هذه التوصية إثبات نصها هنا لما قد يكون لها من مغزى بالنسبة للمستقبل.

التوصية رقم 3. لكي تتخلص مرة واحدة وإلى الأبد، من الدعاوى الحصرية لليهود والعرب بالنسبة لفلسطين، نعتبر أن من الأساسي أن يصدر بيان واضح بالمبادئ التالية:

1- ليس لليهودي أن يسيطر على العربي وليس للعربي أن يسيطر على اليهودي في فلسطين. 2- أن فلسطين لن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية. 3- أن صيغة الحكومة التي ستقام في نهاية المطاف، ستحمي مصالح المسيحية والديانتين الإسلامية واليهودية في الأراضي المقدسة.

هكذا يجب أن تصبح فلسطين في النهاية دولة تحرس حقوق المسلمين واليهود والمسيحيين ومصالحهم بالقدر نفسه؛ وتمنح سكانها، ككل، أوفى قدر من الحكم الذاتي، بما يتوافق مع المبادئ الثلاثة أعلاه.

وفي التعليق على التوصية تقول اللجنة: "من هنا، نعلن عن يقين أن فلسطين أرض قدسية، مقدسة عند المسيحي وعند اليهودي وعند المسلم على النحو ذاته؛ ولأنها أرض قدسية، فإن فلسطين ليست ولا يمكن أن تكون أرضاً يستطيع أي عنصر أو ديانة أن يدعيها لنفسه".

و"فلسطين لا يمكن النظر إليها باعتبارها أرضاً عربية خالصة ولا أرضاً يهودية خالصة". ثم يقرر التعليق أن "اليهود صلة تاريخية بالبلد. إن الوطن القومي اليهودي، رغم أنه يجسد أقلية من السكان، هو اليوم واقعة تأسست تحت ضمان دولي. إن له حقاً في وجود وحماية وتطور مطرد". ثم يستدرك: "مع ذلك، فلسطين ليست، ولا يمكن أن تكون أبداً، أرضاً يهودية خالصة، إنها تقع في مفترق طرق العالم العربي، إن سكانها العرب، المنحدرين من سكان المنطقة منذ زمن طويل، ينظرون عن حق إلى فلسطين باعتبارها وطنهم.

"بالتالي لا هو عادل ولا عملي أن يجب أن تكون فلسطين إما دولة عربية حيث تسيطر أغلبية عربية على مصير أقلية يهودية، أو دولة يهودية، حيث تسيطر أغلبية يهودية على مصير أقلية عربية. في أي من الحالتين لن يكون بمقدور ضمانات الأقلية أن توفر حماية ملائمة للجماعة الخاضعة".

إلى ذلك، عنيت اللجنة أن تثبت أنها تدرك أنه ليس من الواقعي تصور إمكان الانتقال من احتدام العداء بين الفلسطينيين واليهود إلى التعايش في دولة واحدة، لذلك أوصت بحكومة انتقالية تشرف عليها الأمم المتحدة بموجب اتفاقية وصاية بين المنظمة الدولية والأطراف المعنية جميعاً، تكون مهمتها الأساسية تهيئة الطرفين للتعايش في دولة يتقاسمان فيها السلطة على قدم المساواة. وفي هذا السبيل ركزت على ضرورة أن تقوم الحكومة الانتقالية هذه بكل ما يؤدي إلى التقريب بين مستوى معيشة الجماعتين الوطنيتين حتى يقترب من التطابق وفي المجالات جميعاً، باعتبار أن هذا هو الضمان الفعلي للمساواة في السلطة بين الجماعتين في الدولة الواحدة، وهو أمر له مغزاه إذا كان للدولة الفلسطينية الواحدة أن تشهد نور النهار.

\* \* \*

قدمت اللجنة توصياتها إلى الحكومتين في 20 نيسان/أبريل 1946. لكن الرجوع إلى وثائق السياسة الخارجية الأميركية لا يفصح عن إشارة إليها في المداخلات الأميركية في مداولات الأمم المتحدة حول "مسألة فلسطين" على مدى الأعوام الثلاثة الحاسمة بالنسبة إليها: 1946 حتى 1948.

قد يمكن تفسير الإغفال الأميركي لتوصيات اللجنة بموقف الرئيس الأميركي آنذاك هاري ترومان الموالي للصهيونية بتأثير من مستشاره الصهيوني كلارك كليفورد الذي أدار بعد ذلك حملته الانتخابية في 1948. لكن

يمكن استشفاف ظلال قوية له في المعارضة القوية اللاحقة لما حققته الحركة الصهيونية من ترجيح الاتجاه إلى أن يتبنى مجلس الأمن الدولي قراراً باستخدام القوة لتنفيذ توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 بتقسيم فلسطين ولمبدأ إنشاء دولة يهودية فيها، وهي المعارضة التي قادها آنذاك كل من وزير الخارجية جورج مارشال ووزير الدفاع جيمس فورستال. وصلت تلك المعارضة إلى ذروتها في مشروع قرار قدمه الوفد الأميركي إلى مجلس الأمن في 5 شباط/فبراير 1948 بأن يعيد مجلس الأمن توصية الجمعية العامة بتقسيم فلسطين، إلى دورة خاصة للجمعية العامة لاتخاذ قرار جديد بإبرام اتفاقية وصاية دولية على فلسطين، تهيئ سكانها للاستقلال. ونص متن مشروع القرار على أمرين: الأول، أن التقريرين اللذين رفعتهم إلى مجلس الأمن "اللجنة الخاصة" التي كلفتها الأمم المتحدة متابعة "التنفيذ السلمي" لتوصية الجمعية العامة يشيران إلى أن ذلك التنفيذ السلمي غير ممكن. والثاني، أنه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ليس من سلطة مجلس الأمن استخدام القوة لتنفيذ توصيات الجمعية العامة.

لكن تعديلاً بلجيكيًا/فرنسيًا لمشروع القرار الأميركي، نال في 25 من الشهر نفسه تصويتاً إجرائياً يقضي بالتصويت على مشروع القرار الأميركي فقرةً فقرة. وسقطت الديباجة في جولة التصويت الأولى، ففقد القرار المبدأ الذي بنى عليه.\*

كما أن مداخلات الوفود العربية التي كانت تعترض على مبدأ تقسيم فلسطين، وبالطبع، على مبدأ إنشاء دولة يهودية فيها، لم تتضمن أي إشارة إلى توصيات اللجنة التي اعترضت بقوة ووضوح على الأمرين. وحتى الآن، يبقى الإغفال العربي لتوصيات لجنة التحقيق الأنكلو/أميركية تلك، دون تفسير، لا من جانب السياسيين الذين تعاملوا مع الموضوع الفلسطيني في تلك المرحلة (وفات أوان مطالبتهم بتفسير، فالأرجح أنهم رحلوا جميعاً عن الدنيا)، ولا من جانب المؤرخين.

على أن تفسيراً يمكن استشفافه على ضوء التفكير العربي السائد آنذاك: أن المسؤولين العرب قرأوا تكليف اللجنة وتوصياتها من منظور المخاوف العربية المتفشية في ذلك الحين والتي كانت ترى الخطر الأكبر في الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ ولم تقرأ من توصيتها حول المصير النهائي لفلسطين، سوى ما فيه من إقرار بمشاركة اليهود في ذلك المصير.

## أصحاب مبادرة دولة الشعبين

### دفنوها في تراب "حل الدولتين"

يحتاج إلى تفسير، فتور "فتح" في التعامل مع مبادرة حملت اسمها، بهرت العالم وأحدثت انقساماً عميقاً في الحركة الصهيونية، كما يحتاج إلى تفسير تعامل المنظمات الفلسطينية الأخرى - يميناً ويساراً - معها كأنها "ثياب العيد"، ترتديها طلباً للبهاء، لكنها ليست لباسها اليومي، حيث كان يجب أن تكون.

\* \* \*

عندما طرحت الحركة الوطنية الفلسطينية المسلحة التي شغلت المشهد العربي إثر هزيمة 1967، مبدأ الدولة الواحدة، كان له تأثير إلقاء حجر في مياه أسنة، ففي خلال أيام معدودة أصبح اسم نبيل شعث مألوفاً في وسائل الإعلام الغربية بالذات. كان صدور الفكرة باسم حركة "فتح" مفاجأة، خصوصاً على خلفية ما كانت إسرائيل والحركة الصهيونية تروجه منسوباً إلى الرئيس السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية المرحوم أحمد الشقيري عن "إلقاء اليهود في البحر".

[الحقيقة أن الشقيري سئل في مؤتمر صحفي في غرة عشية حرب 1967، عن مصير يهود إسرائيل إن انتصر العرب عليها وأنها وجودها كدولة، فقال "أمامهم البحر الذي أتوا عن طريقه."]

لم يقتصر الأمر على الاهتمام الإعلامي الواسع، بل كان الأثر الأكبر داخل إسرائيل وفي صفوف الحركة الصهيونية والمؤتمر اليهودي العالمي.

من داخل إسرائيل، شنت غولدا مئير التي كانت رئيسة الحكومة وزعيم حزب العمل - أكبر الأحزاب في حينها - حملة ضارية للتشكيك في جدية الاقتراح الذي وصفته بأنه لا يزيد على قنبلة إعلامية ونفاقاً صادراً عن "مخربين" و"قتلة". كان محرکہا الأساسي هو موقف رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ناحوم غولدمان الذي اعتبر أن الاقتراح يستحق سبر غوره؛ وأنه في حال جديته يمكن أن يكون أساساً للعمل باتجاه تسوية تاريخية بين العرب واليهود. لقد شنت عليه مئير حملة وصلت إلى حدين غير مسبوقين في المشاحنات بين "رفاق السلاح" في الحركة الصهيونية: عندما وصفت رئيس المؤتمر اليهودي العالمي بأنه "يهودي يكره نفسه". وعندما شنت حملة تعبئة لمنع

إعادة ترشيحه لدورة أخرى في رئاسة المؤتمر. لم يتراجع غولدمان، بل إنه استخدم علاقته الوثيقة بملك المغرب الراحل الحسن الثاني لترتيب لقاء سري مع الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، كان مقرراً مبدئياً أن يعقد في خريف 1969 بالمغرب، على أن لا يعلن عنه إلا حال نجاحه في التوصل إلى بيان مشترك بالنوايا. في الإعداد لذلك اللقاء الذي لم يتم، تولى العضو القديم في حركة "الضباط الأحرار" ومؤرخها والصحافي المرموق أحمد حمروش، مهمة الترتيبات، فاجتمع سراً في باريس أكثر من مرة إلى غولدمان، وأصبح اجتماع عبد الناصر وغولدمان أدنى من قاب قوسين، إلا أن صحافياً فرنسياً "صديقاً للعرب" أفشى السر الذي ائتمنه عليه حمروش، [بحسن نية كما قال حمروش لهذا الكاتب]. فألقى الطرفان مشروع الاجتماع فور نشر الخبر - مقتصرًا على التلميح إلى طرفي الاجتماع، في الصحيفة الفرنسية المرموقة.

أمّا السلوك الفلسطيني حيال الاقتراح الذي صدر باسم "كبرى المنظمات الفلسطينية"، بحسب الوصف المتداول آنذاك، فقد أتى مرتبكاً. فـ "الفصائل" الفلسطينية جميعاً، وضمنها "فتح"، حافظت بإصرار على أن تتضمن بياناتها السياسية ومقررات المجالس الوطنية جميعاً [بعد أن استولى "الفدائيون" على منظمة التحرير في مطلع 1969]، قراراً يتصدر البيانات ويقول إن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين"، ما صب في دعم حملة مؤبر ضد مبدأ "الدولة العلمانية الديمقراطية" وضد ناحوم غولدمان.

أمّا "فتح" بالذات فسرعان ما تعاملت مع مبادراتها بفتور يشي بأنها ربما اكتفت بما جنت من الوهج الإعلامي، وإن تابعت، على أساسها، اتصالات بشخصيات إسرائيلية ويهودية وأوروبية، على ما سيأتي بيان طرف منه، كانت لكاتب هذه السطور صلة به.

ولعل ما يفسر شحوب اهتمام "فتح" بمبادراتها يرجع إلى ما تميزت به علاقتها الأصلية بها من عرضية أو ظرفية، توضحهما ظروف دعوتها إلى "مؤتمر نصره الشعوب العربية" والطريقة التي أتت بها فكرة "الدولة الديمقراطية العلمانية" في خطابها أمامه.

في ذلك الحين كان كاتب هذه السطور متطوعاً متفرغاً في حركة "فتح" التي كلفني بالسعي لدى السيد خالد محيي الدين الذي كان بوصفه مسؤولاً عن حركة السلم العربية ضمن حركة السلم العالمية، وبالتالي مسؤولاً عن تنظيم ذلك المؤتمر، ليوجه إلى "فتح" دعوة للمشاركة فيه. (لنتذكر: لم تكن "فتح" قد أمسكت بعد بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت فاقدة الوزن منذ استقالة الشقيري عقب هزيمة 1967. كما لم تكن "فتح" شاركت من قبل في مؤتمر دولي، رسمي أو غير رسمي). بعد نجاح المسعى كُلفت بالتنسيق مع "معتد" الحركة في لبنان لتشكيل الوفد الذي سيمثلها في المؤتمر ثم التوجه إلى القاهرة حيث الدكتور شعث، الذي لم يكن - بعد - عضواً في "فتح"، ولكنه وافق على ترؤس وفد الحركة باعتبار ذلك مهمة وطنية فوق المنظمات. في القاهرة تحول الوفد، مع إضافة كاتب هذه السطور، إلى لجنة لتخطيط العمل في المؤتمر بالمتابعة مع عضو قيادة الحركة صلاح خلف (أبو إياد). كانت المهمة الأولى للجنة كتابة الخطاب الذي ستقدمه الحركة أمام المؤتمر.

لم تكن هناك توجيهات أو أفكار تسترشد بها اللجنة التي كانت تجتمع في منزل الدكتور شعث. تداولت المجموعة أفكاراً متعددة وتذاكرت أحداثاً من التاريخ القريب للفكر السياسي الفلسطيني. وفي سياق المناقشة استعادت ذاكرتي ما اعتبرته ضوءاً ساطعاً: كانت لجنة تحقيق بريطانية/أميركية قد زارت فلسطين في عام 1946، واستمعت إلى شهادات عديدة، كانت من بينها شهادة للقائد النقابي الفلسطيني سامي طه، الذي رأى الحل في إقامة دولة واحدة في فلسطين تتساوى فيها الواجبات والمصالح والحقوق بين المواطنين المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء. وكان الشيوعيون في فلسطين - عرباً ويهوداً - يعتقدون الرؤية نفسها. وقد أخذت اللجنة بهذا الرأي في توصيتها الثالثة التي سبق إثبات نصها. وعلى هذا الضوء كتبنا خطاباً يدعو إلى أن تكون "فلسطين دولة ديمقراطية علمانية يعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة". وفي اليوم التالي عرضنا مسودة الخطاب على صلاح خلف (أبو إياد) عضو قيادة فتح المسؤول عن الإعداد للمشاركة الفلسطينية في المؤتمر، فأقره. وعرف هذا فيما بعد بأنه "خط الدولة الديمقراطية العلمانية".

عندما قرأ أبو إياد الخطاب استحسنت الفكرة لكنها فاجأته وأدهشته، فسأل عن مصدرها، ولدى الجواب تبين أن القائد الفلسطيني لم يسمع من قبل باللجنة البريطانية - الأميركية التي كان لها في زمانها الذي لم يكن بعيداً، "شنة ورنة" كما يقال.

هنا يسمح هذا الكاتب لنفسه بقول أن جهل القيادات الفلسطينية بتاريخ القضية يساعد في تفسير غير قليل من العثرات السياسية، ولبعضها حجم الكارثة، وقد يكون مسؤولاً - ولو جزئياً - عن فتور "فتح" حيال ما اعتبر مبادرة مبهرة وفعالة. هل من دليل على فعاليتها أقوى من صراع غولدا مئير وناحوم غولدمان حولها وبسببها؟ أما متابعة "فتح" الفاترة، فليس لهذا الكاتب أن يذكر منها إلا ما كان على صلة مباشرة به.

في مطلع 1969، انتدبني "فتح" ضمن وفد لها لحضور مؤتمر الحزب الاشتراكي الموحد الفرنسي، والذي كان يقوده آنذاك ميشيل روكار. وكانت المرة الأولى التي يدعو فيها حزب أوروبي وفداً فلسطينياً لشهود مؤتمره. ولا يصعب تصور أن تلك الدعوة كانت من ثمار طرح مبدأ الدولة الديمقراطية العلمانية. ورأيت أن أنتهز هذه الفرصة لأجري اتصالاً مع بعض عناصر أقصى اليسار الإسرائيلي المقيمين بفرنسا، وكنت قد عرفت عن منظمة إسرائيلية معادية للصهيونية اسمها "ماتسبين" أي "البوصلة"، واطلعت على وثائقها الأساسية، كما عرفت أنها تجد قدراً غير قليل من الصدى والاهتمام في أوساط الشباب في إسرائيل. بعد مداوات شاقة مشحونة بالتنظير من جانب ممثلي "ماتسبين" توصلنا إلى بيان مشترك لا يقول أكثر من الإقرار أن "الدولة الديمقراطية العلمانية هي الحل الصحيح لكل من القضية الفلسطينية ولمصير اليهود". يبدو هذا كلاماً نظرياً لا طائل منه، خصوصاً وأن هؤلاء الشباب اليهود الإسرائيليين (ماركسيون - تروتسكيون) المعادين للصهيونية، كانوا يرون حل المشكلة الفلسطينية ومعها المشكلة اليهودية في الثورة التي ستعم العالم كله ذات حين. وجدت في هذا تعليقاً للمستقبل على المجهول. إنما يبدو أيضاً أنني تعلقت بأمل أو وهم أن يستطيع أمثال هؤلاء أن يكسبوا رأياً عاماً في إسرائيل. في زمن لاحق، وقع ما أقتنعني بأن اختراق الهامش قد يجعل المتن يسعى إليك. فقد حدث أن تلقت "فتح" رسالة شفوية، عن طريق طرف ثالث، من رئيس وزراء فرنسي سابق - بيير منديس فرانس، وهو يهودي - مفادها أن السكرتير العام لحزب العمل الإسرائيلي أرييه إليف، المشهور باسم ليفوا، يريد صلة حوار مع "فتح".

استجابت الحركة، وكلفت بالمهمة سعيد حمامي وعصام السرطاوي. لكن غولدا مئير كانت لمبدأ الحوار بالمرصاد، فنجحت في إبعاد إليف عن منصبه الحزبي واستبعدت اسمه من قوائم مرشحي الحزب في الانتخابات البرلمانية التي لم يعد إليها إلا في أوائل القرن الحالي، وفي موقع متأخر يضعف من فرصته لدخول البرلمان، ناهيك عن عضوية الحكومة.

إلا أن الاتصالات مع محاورين إسرائيليين غير رسميين تواصلت وبقي حمامي والسرطاوي مسؤولين عنها إلى أن لقي كل منهما حتفه اغتيالاً.

ورغم أنني كنت قد غادرت "فتح" على خلاف عميق، أشركني حمامي في اتصالات مع جنرال الاحتياط الإسرائيلي مييتياهو (ماتي) بيليد ومع دان غيللون، الذي كان مستشاراً سياسياً لوزير الدفاع حتى حرب 1973 موشيه دايان، لكن ما وقع في تلك الحرب من "تقصير" في الجانب الإسرائيلي أقنعه بأن الحرب ليست الوسيلة الصحيحة لحل النزاع، فاستقال من منصبه وإن بقي ضمن كوادر حزب العمل الحاكم. وهناك أقنع الحزب بإصدار مجلة تصدر من لندن باللغة الإنكليزية باسم "نيو ميدل إيست/الشرق الأوسط الجديد" (New Middle East)، تروج لأفكار جناح السلام في حزب العمل وفي إسرائيل عموماً والأوساط اليهودية على نحو أعم. وكانت المجلة تصدر بالفعل ويرأس تحريرها غيللون نفسه، الذي اتصل بحمامي بهذه الصفة. أشركني الأخير في ما جرى من مداوات، كان الموضوع هو المجلة. توصلت المداوات إلى اتفاق على إصدار جديد لها، لتكون منبراً لحوار عربي/إسرائيلي وتكون مقسومة بين الفريقين برئيس تحرير لكل من القسمين، مع تنسيق بينهما في التخطيط، على أن تتقاسم "فتح" التمويل مع حزب العمل. لكن غولدا مئير ضربت مرة أخرى؛ بلّغ غيللون بوقف التمويل وبعزله من رئاسة التحرير. ولم يقبل اقتراحاً من حمامي بأن تستمر المجلة في الصدور بتمويل من "فتح"، مع مواصلة السعي لاستعادة تمويل حزب العمل الإسرائيلي.

\* \* \*

وهكذا، في أوساط الحركة الوطنية الفلسطينية، خفتت فكرة "الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية" حتى ذوت، بعد أن تنازعت نسبها "الفصائل" جميعاً. كلمة "فكرة" هنا مقصودة، فمنذ أعلنها نبيل شعث باسم "فتح" في تشرين الثاني/نوفمبر 1968، لم تخرج عن طور الفكرة. لم يحاول أصحابها حتى تطويرها إلى اقتراح له معالم تصلح للمناقشة، ناهيك عن مشروع تؤطره خطة عمل تلزم أصحابها بالعمل على تحقيقها عبر مهام ومراحل، تصحبها وتحيط بها أعمال ترمي إلى تحويلها من "خط" طرحته القيادة الفلسطينية، إلى هدف يتبناه عامة الفلسطينيين



ويستكشفون سبل العمل على تحقيقه. وخصوصاً جذب الطرف الآخر - إسرائيل - كي تنغمس أوساط فيها في المناقشة. وهكذا تنزرع الفكرة في تربة الخصم.

ما حدث كان نقيضاً موضوعياً لذلك كله، إذ عملت القيادة الفلسطينية بدأب في ما بين 1968 و1974، على استصدار قرار من المجلس الوطني الفلسطيني يدعو إلى "إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء من الأراضي الفلسطينية يتم تحريرها". وبذلت في هذا السبيل جهداً جهيداً وخاضت في سبيله المعارك مع "الفصائل" إلى أن نجحت في استصداره من المجلس الوطني في الثاني عشر من 1974. لكن كان عليها، بعد صدور هذا القرار، أن تواصل المعركة من أجله وفي سبيله، لأنه أنتج انقسام الصف الوطني الفلسطيني إلى "جبهة قبول" و"جبهة رفض"، بينما لم يكن ثمة معروض كي يقبل أو يرفض. لكن الآن يتبين أن ذلك الأمر كان "له خبيء". لم يكن قرار "السلطة الوطنية" قراراً بالعمل على إقامتها بقدر ما كان قراراً بدفن فكرة "الدولة الواحدة". ولزمن طويل، بدأ أنها دُفنت.

لكن أصداءها ما زالت تتردد حتى الآن، تعلق الأصداء أو تخفت في تناسب عكسي مع "حالة" السعي إلى إقامة "الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في 1967 وعاصمتها القدس [الشريف]". إن وضع كلمة "الشريف" هنا بين قوسين تحفظ يشير إلى الشيفرة التي تنطوي عليها الكلمة. فالقدس الشريف هي منطقة وقف المسجد الأقصى التي لا تكاد إسرائيل تمنع في رفع علم فلسطيني عليها في أي تسوية.

في كل حال، كلما علا صدى حل الدولة الواحدة، كان ذلك علامة على تأزم "حل الدولتين" إلى حد الخشية من غروبه الذي يأتي الآن الصوت من واشنطن بدونه. فيلجأ البعض إلى محاولة التذكير بفكرة الدولة الواحدة، فتبدو بديلاً عن فشل حل الدولتين، بينما الأقرب إلى الصحة أن حل الدولة الواحدة ليس بديلاً عن "حل الدولتين"، جديراً بالتطلع إليه والعمل الشاق على مدى طويل لتحقيقه. بل إن حل الدولتين، إنما طرُح ليحجب إمكانية واقعية لقيام دولة فلسطينية واحدة يتعايش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون، تعايشاً وجمالاً بل عسيراً في الحال، ويتفاعلون عبر مسيرته، حتى تسلس لهم المشاركة في الوطن في المآل.

جاء بـ "حل الدولتين" حصيلة لتواطؤ ضمني بين القيادة الصهيونية التي رأت في "الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية" نفيًا للحلم الصهيوني بإقامة "دولة اليهود" وطناً نهائياً وحصرياً وأبدياً لليهود الأرض جميعاً، يرمز إليه الآن ما تقوله إسرائيل كل يوم عن "القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل" وعن ضرورة اعتراف العالم بـ "إسرائيل دولة يهودية"؛ وبين القيادة الفلسطينية التي رأت فيه نذيراً بحرمانها من مغانم الدولة المستقلة؛ المادية منها والمعنوية. بالطبع، كانت هناك خشيتها المبررة على المدى المباشر وفي النظر القصير - من أن شعبها سيكون في واقع الأمر هو "شعب الدرجة الثانية" في فلسطين الموحدة، بحكم التفاوت الملحوظ في مستوى معيشة الشعبين في المناحي جميعاً. لكنها بدلاً من أن ترى مسؤوليتها عن تنمية حال شعبها، فضلت الهروب إلى الوراء، إلى "حل الدولتين". ولم تستطع أن ترى أن حصة دولتها الفلسطينية في هذا الحل هو أن تكون "دولة الكناس والخباز"، كما قال ملك الأردن الراحل الحسين بن طلال في واحدة من نواذر تجلياته.

وهو ما نراه في "الأراضي الفلسطينية" الممزقة بين سلطتين والتي يتجرع الناس فيها بؤسين سياسيين ومعيشيين. ■

(\*) صحافي مصري.

(\*) US National Intelligence Council, "National Intelligence Estimate, Iran: Nuclear Intentions and Capabilities". November 2007, released December 3, 2007.

(\*) Report of the Anglo-American Committee of Enquiry regarding the problems of European Jewry and Palestine (London: H.M. Stationary Office, 1946).

(\*) فيما يتعلق بنص مشروع القرار الأميريكي:

US Foreign Relations, (Washington D.C.: U.S. Government Printing Office, 1948), vol. 6, part 2, pp. 657-658.

وبالنسبة إلى نص التعديل البلجيكي/الفرنسي، انظر أيضاً:

Ibid., p. 662.

وللاطلاع على المداولات التي جرت بين وزارة الخارجية الأميركية وبعثتها إلى الأمم المتحدة وبين الخارجية والبيت الأبيض بهذا الشأن، يفيد الرجوع إلى المصدر نفسه: *Ibid.*, pp. 630-700  
[على الهامش: تُغفل الرواية العربية لتاريخ تلك المرحلة تلك الواقعة المهمة لحساب تأكيد المؤامرة الأميركية على العرب. الآن يصعب نفي سوء النوايا الأميركية، لكنها أتت في ما بعد].

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: [http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)